وثيقة الانقلاب!!

فايز البخاري

■ ما نُشِرَ أمس الأحد في أخيرة صحيفتنا الغرّاء(الثورة) بخصوص الوثيقة الخطيرة التي تكشف مخطط حزب الإصلاح للاستيلاء على السلطة والانقلاب على الشرعية الدستورية وشركائه في أحزاب اللقاء المشترك في آنٍ واحد؛ لم يكن بالشيء الغريب بالنسبة لي؛ولم يأتِ بشيءٍ جديد يُشكِّل نقطةً أو علامة فارقة في نهج ومسار هذا التنظيم الانقلابي بطبعهِ؛ الإقصائي بفكره وتعامله.

فالإخونجيون هُمْ هُمْ منذُ تأسيس هذه الجماعة في العقود الأولى مِن القرن العشرين،ولم يطرأ عليهم أي تغيير نحو الأفضل أبدا ،بل يثبتون مع مرور الأيام أنّهم باقون على ذلك النهج،لأنّهم لا يؤمنون بالديمقراطية أصلاً؛فهي حسب قولهم غريبة الأصل والمنبع،وبالتالي فهي تتناقض تماماً مع مشروع دولتهم الإسلامية المزعومة.

وهم الآن مضطرون فقط للأخذ بها مرحليّاً حتى يصلوا للسلطة ومِن بعدها سيتم سَنّ قوانين جديدة تحظر الديمقراطية الغربية وتتوافق مع إنشاء دولة الخلافة الراشدة.

وهذا ما طفحَ به بيان الزنداني المناهض للدولة المدنية؛وأثار حفيظة الشباب في ساحات الاعتصام؛ووضع ألف علامة استفهام في أذهان بقية أحزاب المشترك التي بدأتْ تتكشّفُ لها النوايا الخبيثة لحزب الإصلاح الذي لم يكتفِ بالانقلاب على شريكه السابق في الحكم وحرب صيف94 م حتى عاد ليتقلب وقبل الأوان على شركائه في ساحات الاعتصام بصورةٍ سافرة جعلت الكثير مِن الشركاء يراجعون اليوم حساباتهم مع هذا التيار الانقلابي.

وأجزم أنّهم على وشك الانسلاخ عنه وفك الارتباط به بعد أنْ تكشّفتْ كل تلك الحقائق المخزية،وبعدما قامتْ العناصر الإخونجية أيضاً بإقصاء ومضايقة وضرب الكثير مِن العناصر المدنية وشباب أحزاب اللقاء المشترك،وبالذات الأحزاب التقدُميّة.

وهذا هو النكوص بعينه مِن قبل الإخونجيين الذين لا يراعون معروفاً،ولديهم الاستعداد التام لعمل أي شيء في سبيل تحقيق مصالحهم التي تتعارض كُليّاً مع ما ينشده الشعب اليمني بأسره – سلطة ومعارضة- مِن دولة مدنية حديثة تقوم على أساس التوافق واحترام الأفكار والرؤى السياسية والمعتقدات المذهبية والدينية.

وزاد أكّدَ ما نُشِرَ في أخيرة «الثورة» ما جاء بقناة الفتنة (سهيل) على لسان بعض قيادات الإخونجيين في ندوة خُصِّصَتْ لمناقشة الأنظمة السياسية وميزات كل نظام سياسي على حِدَة،حيث سردوا خصائص النظام البرلماني وكذا الرئاسي والمختلط أو الجمعي،ليقولوا في بادرة جديدة أنّ أفضل الأنظمة لليمن هو النظام الرئاسي بعد أنْ دوشونا سنين عددا بالمطالبة بالنظام البرلماني!!

وهنا تذكّرتُ ما صرّحَ به الأستاذ عبده الجندي نائب وزير الإعلام قبل فترة وجيزة مِن أنّ هؤلاء الموتورين يعتقدون أنّهم الأذكى وينسون أنّ غيرهم وبحكم الخبرة في قيادة الدولة قد يفوقهم كثيراً دهاءً وحنكةً وحكمة،وهو ما اتّضحَ مِن خلال مبادرة فخامة الرئيس التي دعا فيها إلى النظام البرلماني،ليقطع بذلك الطريق على أولئك الذين أشعلوا فتيل هذه الأزمة مِن الطامحين لكرسي الرئاسة وليُعرّيهم على الملأ حتى يعرف الجميع أنّهم فقط كانوا يزايدون بمطالبتهم بالنظام البرلماني الذي لا يؤمنون به في قرارة أنفسهم،وإلّا لسارعوا لتلقُّف تلك المبادرة وأخذها بالأحضان،إذا كانوا صادقين،لأنّها أتتْ لتحقق لهم ما كانوا يطالبون به منذ سنين!!

وهكذا ينكص الإخونجيون،لكنّهم وعند كل منعطف لا يعدمون الحِيلة التي يقنعون بها عناصرهم التي يستقطبونها مِنذ وقتٍ مبكِّر فتصبح مسلوبة الإرادة والتفكير ولا تعرف مِن الحق سوى ما تقوله قيادتهم.

وذلك هو التقليد الأعمى إنْ لم يكن العمى نفسه الذي سيجرُّ البلاد مِن خلال تلك العناصر إلى أزمات متتالية ومشكلات متعددة إلّا إذا هدى الله هذا التيار وقيادته ليعودوا إلى جادة الصواب،ولا أظن ذلك يحدثُ قريبا؟!

faiz.faiz619@gmail.com

إلى (عقلاء اليمن)..!! «3-2»

طه العامري

■ منذ ستة أشهر ونحن ندفع ثمن خياراتنا الوطنية، هذا الثمن الذي ندفعه على خلفية المؤامرة الانقلابية الدنيئة التي فجرتها أحزاب اللقاء المشترك متحالفة مع رموز القوى الظلامية وقوى التخلف والرجعية وبعض الإقطاعيات الطفيلية من أثرياء الغفلة الذين برزوا نتاج تحالفهم مع القوى الظلامية واستغلوا المناخات الوطنية التي سادت على مدى السنوات الماضية فراكموا ثروات ها هم اليوم يسخرونها لتكون في خدمة القوى الانقلابية..

هذه القوى التي ومنذ تفجرت الأزمة وهي تواجه الشعب في حرب غير معلنة، حرب هي أخطر وأكثر شراسة وتداعيات وتزيف من حرب معلنة مباشرة ومواجهة بصورة فعلية وطبيعية، فزمرة الانقلابيين تعمل على فرض حصارات متعددة بحق أبناء الشعب الذين رفضوا خياراتها وخاصة دعوات هذه القوى (للعصيان المدني) وهي الفكرة التي اسقطها شعبنا وخيب بها ومن خلالها أحلام الانقلابين الذين توهموا زورا انهم ومن خلال استغلال المناخات العبثية التي شهدتها بعض الاقطار العربية على خلفية مخططات دولية تهدف من وراء نشر هذه الفوضى إلى الوصول لغايات استراتيجية بذاتها.. أقول اتخذت الزمر الانقلابية هذه الفوضى وسيلة لركوب موجتها والانسياق خلفها لتحقيق أهدافها الخبيثة متناسية هذه القوى أو متجاهلة حقيقة الفوارق القائمة بين واقعنا وواقع الأشقاء ناهيكم عن الفوارق المتصلة بدوافع وأسباب هذه الفوضى..!!

وبعيدا عن هذه المقارنة فإننا ومنذ بداية الأزمة نواجه حربا قذرة وغير أخلاقية وأساليب ووسائل وأدوات تم توظيفها تجرد من يمارسها حتى من بقايا آدمية أو شعور بالانتماء للإنسانية، فالكذب والدجل والتضليل والتغرير والتزوير والمكر والخداع وكل الاساليب القذرة تم تسخيرها وتوظيفها من قبل زمرة الانقلابيين وبوقاحة لم يكن أكثر المتشائمين منا يتوقعها من أولئك الذين نهبوا البلاد وأذاقوا العباد مرارة العيش ثم شاهدناهم يقفزون للواجهة متدثرين بدثار (الثورة والطهارة) ورأينا كيف أن من مزق الأمة وأثار الفتن فيها وبين أبنائها ويدعو الناس (للاعتصام بحبل الله والتوحد والاتحاد والوحدة) وكثيرة هي الشعارات التي سمعناها من هؤلاء وأكثر منها سمعنا وقرأنا وشاهدنا وعرفنا سيرة ومسيرة ومواقف وسلوكيات سلكها أمثال هؤلاء وجميعها تؤكد أن بين هؤلاء وبين الزهد والتقوى والعصامية ملايين السنوات الضوئية وأن الشعب عرف هؤلاء عبر تا ريخهم بأنهم يقولون ما لا يفعلون وأنهم غارقون في مستنقع الشبهات بدءا من (واقعة اغتيال الشهيد الزبيري) في منطقة (برط) وكأن بعض رموز اليوم في الفتنة حاضرون يومها كرفاق ومرافقين للشهيد مرورا بأحداث وجرائم المنطقة الوسطى التي ارتكبتها ما كانت تسمى بـ (الجبهة الاسلامية) مرورا بدور هؤلاء في المتاجرة بشباب اليمن وتصديرهم للجبال الافغانية بزعم (الجهاد)..؟ وصولا إلى الارتبارط بسلسلة من الأحداث المؤسفة التي شهدتها بلادنا على يد هؤلاء .. وإن عرفنا جميعنا (المجرم) لكن بقيت الجرائم طي الملفات المغلقة، وهؤلاء هم من يقفوا وراء التحريض والحشد لحرب صيف1994م..!

آخرون شركاء- اليوم – في ترويكا الفتنة ليسوا قطعا مجهولي الهوية والهواية فهوية كل هؤلاء لا تخرج عن سياق التسلط والقتل وتشييد الأمجاد الذاتية والبحث عن المغانم ناهيكم عن هوايات هؤلاء في صناعة الفساد والإفساد وتعكير صفو السكينة المجتمعية وغياب الرؤية الوطنية لديهم التي تمكنهم من التفاعل الخلاق والشراكة الوطنية الفعالة في البناء والتنمية وترسيخ قيم المواطنة والسكينة والاستقرار المجتمعي..

بيد أن شركاء الأزمة والتأزيم يعملون اليوم بوتيرة عالية على الاستنجاد والاستقواء بالخارج وتسخير كل ممكنات التواصل لخلق حالة قطيعة بينهم وبين الشعب على حساب توسيع قنوات تواصلهم مع الآخر الخارجي ولست اعرف (معارضة) نجحت في توظيف علاقتها الخارجية على حساب علاقتها مع شعبها وأن كانت مثل هذه(المعارضة) قد تفلح في الوصول للسلطة كما حدث في أكثر من قطر عربي وأكثر من دولة في العالم الثالث مستقوية بتحالفاتها الخارجية فإن مثل هذه المعارضة ثبت وفق الكثير من المشاهد والمعطيات والتجارب أنها فشلت في تقديم البديل الأفضل لأنظمة حكم سابقة تم إسقاطها بذرائع كثيرة وكبيرة لكن في المحصلة النهائية وجدت الشعوب نفسها تتمنى (جحيم الأنظمة التي كانت) على (جنة الأنظمة التي خلفتها)..!!

في اليمن نجد أنفسنا نواجه حالة الفوضى والحرب، وبالمناسبة نحن (نعيش في كنف حرب أهلية حقيقية) وشرسة، وما هي الحرب إن لم تكن تتجسد في غياب الأمن والاستقرار والحصار ونقص في الخدمات وما يحدث في(أبين وتعز وأرحب ونهم والجوف) وبعض أحياء (أمانة العاصمة) يدل دلالة قطعية على أننا في حالة (حرب أهلية) شرسة..؟ بل ماذا نسمي العدوان الهمجي الغاشم والغادر على مسجد الرئاسة واستهداف رئيس الدولة وأركان النظام..؟ وما هي إذا (الحرب الأهلية) إن لم تكن هذه هي التي نعيشها ونتجرع ويلاتها بصورة انشقاقات وانقسامات ورفض الآخر بل ومحاولة الأقلية تهميش ونكر الأغلبية استنادا على ما لدى هذه الأقلية من علاقات في بعض الوسائط الإعلامية ورغبة بعض الأطراف الخارجية تصفية حسابات قديمة وجديدة مع النظام الوطني في اليمن عقابا له على مواقفه الوطنية والقومية..؟

قد يتحدث البعض كثيرا عن حالة (الفساد والاختلالات) التي رافقت مسيرة التحولات الحضارية الوطنية التي أرسى معالمها وأدارها فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية – حفظه الله – لكن هذه الاختلالات ألم تكن صناعة هؤلاء ذاتهم الذين خرجوا ليصطفوا في الساحات ويدعون العفة والعصامية..؟ وإن لم تكن صناعتهم أليسوا شركاء أساسيين في صناعة منظومة الأزمات..؟ من يجرؤ على نكران هذا..؟

إذا هل تتوقع المعارضة ومن يتحالف معها أنها بعلاقتها الخارجية قادرة على الاستقواء بالخارج..؟ سؤال سنجيب عليه في الحلقة القادمة والأخيرة من هذا الموضوع...

ameritaha@gmail.com

الدولة المدنية - والحكم الرشيد! «1-2»

عبدالملك السلال

التوافق الوطني على مقومات الدولة هو غاية أي حوار دستوري .. بل هو شرط أساسي لأي نظام ديمقراطي وذلك من بين الأنماط المختلفة للنظم السياسية ، ومن هنا يتم تشبيه أهمية مقومات الدولة بالنسبة للنظام الديمقراطي بالأساس الذي يحمل أي مبنى أو بناية ، فعند الشروع في بناء مبنى ما يمكنُ الاختلاف على كل شيء ماعدا الأساس الذي يقام تحت الأرض.

وفي النظام الديمقراطي لا سقف للخلاف على السياسات والبرامج والمواقف التي يتبناها نظام الحكم لأنها قابلة للتغيير بموجب نتائج الانتخابات.. ومع ذلك تبقى مقومات الدولة الديمقراطية ثابتة ، أن لم تتطور نحو الأفضل لتفتح آفاقا واسعة أمام التحديث الذي لن يتأتى إلا عبر مسيرة تراكمية من البناء السياسي والديمقراطي السليم القائم تلعب فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبقية شرائح المجتمع – على اختلاف أشكالها وتوجهاتها الايديولوجية – دورا أساسيا – يترجم على الواقع (ألف باء) العملية الديمقراطية ويعكس جوهرها المضيء والمشرق التي وجدت أصلا من أجله وهو حكم الشعب نفسه بنفسه لتتناغم وفق هذه القاعدة توجهات الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية أو العمالية مع برامج الدولة أو الحزب السياسي الحاكم سواءً كان – ائتلافيا ، أو ذا أغلبية مطلقة الذي وصل إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع الذي اختاره الشعب وصولا إلى الذي يقودُ في نهاية المطاف إلى ولوج الدولة المدنية تحقيق الغاية المنشودة المتمثلة التي تعتبر من متطلبات العصر الحديث.

والدولة المدنية تنطلق أساسا من:

– الدولة المدنية تعني الحداثة ـ القائمة على مبادئ المساواة المترافقة مع مراعاة الحقوق، وتنطلق من قيم أخلاقية في الحكم والسيادة..

– خلق مجتمع عصري تذوب فيه جميع الكيانات في بوتقة واحدة تختفي فيه الفوارق والتمييز والأثنيات ..وهو ما يعدُ امتدادا لأهداف الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر)

–تثبيت مداميك السلم الاجتماعي في كافة أرجاء الوطن اليمني باعتباره الرافعة الأساسية والضمانة الأكيدة لديمومة تقدم عجلة البناء والتقدم وذلك يتطلبُ في الأساس حظر نزع جميع الأسلحة من القبائل والجماعات المسلحة والمليشيات بحيث تكون حصرا في يد الدولة..لكن بعض شيوخ القبيلة المناهضين للوطن

– يفهمون " الدولة المدنية" في اليمن على إن السلاح يكون في يد المدنيين .

وهنا نلاحظ كيف أنهم قاوموا قانون نزع السلاح داخل المدن طويلا وبكل السبل عندما كانوا جزءاً من النظام .

إن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمي الملكية الخاصة، وتنظم شئون التعاقد، وأن تطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكاناتهم وانتماءاتهم.

وتمثل الدولة إرادة المجتمع:

يعنى ذلك أن فكرة الدولة المدنية تنبع من إجماع الأمة ومن إرادتها المشتركة.

وإذ تتأسس الدولة المدنية على هذا النحو فإنها تصبح دولة توصف بأوصاف كثيرة من أولها أنها دولة قانون.

فالدولة المدنية تعرف على أنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل.

فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائما سلطة عليا . هي سلطة الدولة. يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك.

هذه السلطة هي التي تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم. ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعا.

ومن خصائص الدولة المدنية أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة.

إن هذه القيم هي التي تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهي ثقافة تتأسس على مبدأ الاتفاق؛ أي وجود حد أدنى من القواعد التي تشكل خطوطا حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسها احترام القانون (وهو يشكل القواعد الملكتوبة). وتأتي بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السلام لا العنف، وعلى العيش المشترك لا العيش الفردي، وعلى القيم الإنسانية العامة لا على القيم الفردية أو النزعات المتطرفة.

ومن ثم فإن الدولة المدنية لا تستقيم ألا بشرط ثالث هو المواطنة. ويتعلق هذا الشرط بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة. فهذا الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته ،وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين. فإذا كان القانون يؤسس في الدولة المدنية قيمة العدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلام الاجتماعي، فإن المواطنة تؤسس في الدولة المدنية قيمة المساواة.

فالمواطنون يتساوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليه التزامات تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه

Ssalala99@gmail.com